الأمم المتحدة S/2023/442

مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2023
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2659 (2022)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذها كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير مستجدات التطورات الرئيسية في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 16 شباط/فبراير 2023 (S/2023/108).

ثانيا - الوضع السياسي

2 - خفت حدة التوترات السياسية خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير مع انخفاض حدة التراشق الخلافي بين الحكومة والمعارضة السياسية من خلال البيانات الرسمية. غير أن المعارضة السياسية ظلت متمسكة بشروطها في ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات المحلية. وتواصلت الأعمال التحضيرية لإجراء أول انتخابات محلية منذ عام 1988 رغم تعليقها حتى أيلول/سبتمبر 2023. وبتيسير من المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، اتسع نطاق عملية السلام ليشمل المستوى المحلي بفضل زيادة التعاطي بين بانغي وباقي المناطق. وفي هذه الأثناء، أججت الأزمة الاقتصادية الحادة المظالم الشعبية القائمة أصلا تجاه الحكومة. وفي الوقت نفسه، أدت الاشتباكات المتفرقة بين قوات الدفاع والأمن الوطنية والجماعات المسلحة إلى تضييق مجال الحوار السياسي بين الحكومة وائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

التطورات السياسية

3 - في 26 شباط/فبراير، أصدرت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، وهي منبر سياسي معارض، مذكرة تورِد شروط مشاركة أحزابها الأعضاء في الانتخابات المحلية. وعلى وجه التحديد، دعت الكتلة الرئيس فوستين أركانج توادیرا إلى التخلي عن نيته إجراء استفتاء دستوري، والكف عن المضايقة المبلغ عنها التي

تطال قادة المعارضة، والشروع في إصلاح السلطة الوطنية للانتخابات، بما في ذلك فروعها المحلية. وفي 10 أيار/مايو، اجتمع قادة اتحاد القوى الديمقراطية للمعارضة، الذي نصّب نفسه منبرا للمعارضة، مع الرئيس توادیرا لمناقشة مشاركتهم في الانتخابات المحلية. وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام، بالتعاون مع مختلف الشركاء، العمل مع الجهات المعنية الوطنية للترويج للحوار والتسوية.

4 - وفي 30 أيار/مايو، أصدر الرئيس توادیرا مرسوما بإجراء استفتاء على دستور جديد في 30 تموز/يوليه، على أن تمتد فترة الحملة الانتخابية من 15 إلى 28 تموز/يوليه. وقد نددت جهات فاعلة مختلفة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني بتنظيم الاستفتاء في حين رحب اتحاد القوى بالإعلان ودعا الحكومة إلى ضمان إجراء عملية الاقتراع بسلاسة.

5 - وانعكست الأزمة المالية المتفاقمة في جمهورية أفريقيا الوسطى سلبا على سير العديد من القطاعات العامة بما فيها الصحة والتعليم وتربية الحيوانات والنقل النهري. ومنذ بداية شباط/فبراير، تقود النقابات العمالية والعمال إضرابات تطال قطاعي التعليم والصحة في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بتحسين شروط العمل وزيادة الرواتب. وأدى الإضراب في قطاع الصحة إلى وفاة عشرات الأشخاص وترك المرضى من دون رعاية. وتحاورَ الرئيس توادیرا مع النقابات العمالية يومي 14 و 15 آذار/مارس، وطلب منها أن تأخذ في الاعتبار القيود المالية التي تكبّل البلد وتوسَّط من أجل التوصل إلى تعليق مؤقت للإضرابات.

6 - وعقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية الأولى لعام 2023 من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو. وانتُخب مكتب جديد للسنة التشريعية مكوَّن من عشرة أعضاء من الأغلبية الرئاسية وأربعة أعضاء من المعارضة السياسية. وكان أربعة من الأعضاء الـ 14 من النساء، بزيادة امرأة واحدة عن عضوية المكتب السابق، ولكنها ظلت دون حصة الـ 35 في المائة لتمثيل المرأة التي حددها القانون في عام 2016.

7 - وفي 23 آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلا يهدف إلى مواءمة قانون البلاد المتعلق بالعملات المشفرة مع المعايير المالية الإقليمية والدولية. وعلى وجه التحديد، ألغى التعديل عدمَ قابلية تحويل عملة سانغو إلى فرنك الجماعة المالية الأفريقية وألغى وجوب قبول العملاء الاقتصاديين بالعملة المشفرة للدفع. وفي 19 أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا أنشأ وكالة التنمية الرقمية لوسط أفريقيا من أجل إدارة البنية التحتية للألياف البصرية في البلاد، التي رُكبت في 6 شباط/فبراير. وفي 29 أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون يتيح بيع الأراضي والموارد الطبيعية بالعملة المشفرة.

عملية السلام

8 - واصلت الحكومة، تحت رعاية رئيس الوزراء، جهودها الرامية إلى مواءمة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع خريطة الطريق المشتركة للسلام التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ووسّعت نطاق اتصالاتها لتشمل المستوى المحلي بهدف تحقيق اللامركزية في عملية السلام. ودعمت البعثة المتكاملة هذه الجهود جزئيا بتيسير اجتماعات آليات الرصد في المحافظات وتشجيع الجماعات المسلحة على النأي بنفسها عن النزاع العنيف، بما في ذلك من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعودة إلى عملية السلام. وفي شباط/فبراير، ترأست الممثلة الخاصة للأمين العام وفدا للأمم المتحدة التقى السلطات المحلية والمجتمع المدني في بانغاسو. وفي وقت لاحق من الشهر، وفي أعقاب قيام البعثة بتحقيق الاستقرار في سام - أواندجا، زارت الممثلة الخاصة المنطقة النائية

مع رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين وشركاء دوليين في التنمية للاحتفال بعودة سلطة الدولة بعد عقود من سيطرة الجماعات المسلحة.

9 - وفي 24 شباط/فبراير، عقد وزير الدولة المكلّف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبمتابعة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الدورةَ الرابعة عشرة للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي، حضرها ممثلون عن الجماعات المسلحة الذين ظلوا ملتزمين به وشركاء إقليميون ودوليون. وقيّم الاجتماع التقدم المحرز في حل الجماعات المسلحة وإدماج المقاتلين السابقين في قطاع الأمن.

10 - وواصلت آليات الرصد في المحافظات اجتماعاتها لمناقشة الهواجس الأمنية، وتهدئة النزاعات من خلال الحوار، واستكشاف سبل موجَّهة نحو المجتمعات المحلية لإعادة التواصل مع ممثلي الجماعات المسلحة الذين انفصلوا عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وتقدم البعثة المتكاملة منذ آذار/مارس الدعم المالي لبناء قدرات آليات المتابعة في محافظات بامينغي - بانغوران، وكوتو السفلى، وكوتو العليا، وليم - بندي، ومبومو، ونانا - مامبيري، وأومبيلا - مبوكو، وأواكا، وأُوهام، وأُوهام - فافا، وأُوهام - بندي.

11 - وفي 3 آذار/مارس، انتقل الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي من تشاد إلى غينيا - بيساو في أعقاب عملية يسرّتها جهات فاعلة إقليمية ودولية. وأكد من جديد في إعلان أدلى به لدى وصوله إلى غينيا - بيساو قيادته لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير واستمرارَ معارضته للرئيس توادیرا.

12 - وزار فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي جمهورية أفريقيا الوسطى من 5 إلى 11 آذار/مارس للتباحث مع الجهات المعنية الوطنية والدوليين بشأن العمليتين السياسية والسلمية في البلد. وفي بيان صدر في 10 آذار/مارس، أكد فريق الحكماء أهمية التنفيذ التام للاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة، وأوصى باستخدام آليات التنفيذ القائمة كإطار للحوار. وحث الفريقُ كذلك جميعَ الأفرقاء السياسيين على الاستثمار في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات المحلية بنجاح.

13 - وفي 24 آذار/مارس، ترأس رئيس الوزراء مؤتمرا بالتداول بالفيديو مع 19 محافظا لتنسيق عملية السلام وتعزيز التنسيق مع المحافظات، بدعم من البعثة المتكاملة. وأوصى المحافظون، بصفتهم رؤساء آليات الرصد في المحافظات، بجملة أمور منها تعزيز التواصل بين آليات الرصد الوطنية وآليات الرصد في المحافظات؛ ونشر قوات دفاع وأمن وطنية إضافية مزودة بالوسائل المناسبة؛ وتعزيز التعاون عبر الحدود وأمن الحدود.

14 - وفي 28 نيسان/أبريل، ترأس الرئيس توادیرا احتفالا بمناسبة حل جماعتين مسلحتين موقّعتين على الاتفاق السياسي - جماعة الثورة والعدالة وائتلاف سيليكا الجديد من أجل السلام والعدالة. وعلاوة على ذلك، حُلت فصائل ثلاث جماعات مسلحة موقّعة أخرى، بينها فصيل عبد الله حسين التابع للجبهة الوطنية لتجديد أفريقيا الوسطى، وفصيلي الحركة الوطنية من أجل أفريقيا الوسطى، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

15 - واتخذت السلطات الوطنية تدابير لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وذلك في إطار عملية التطويع الجارية لصالح قوات الأمن الداخلي وفي أعقاب الإلغاء التدريجي للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، الذي احتُفي به باحتفال رسمي في 3 أيار/مايو. ومع ذلك، لا تزال الضبابية تشوب عدد وأصول المرشحين المختارين لإدماجهم في القوات الوطنية.

16 - وفي 17 أيار/مايو، ترأس رئيس الوزراء الاجتماع التنسيقي السادس لاستعراض التقدم المحرز في عملية السلام، الذي حضرته الوزارات المعنية فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين، بينهم ضامنو وميسِّرو الاتفاق السياسي. واستعرض المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في خريطة الطريق المشتركة.

العملية الانتخابية

17 - في 14 شباط/فبراير، وقّع رئيس الوزراء ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات والممثلة الخاصة للأمين العام على الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات المحلية. ورحب رئيس الوزراء بتكييف الخطة مع الوضع الأمني المتغير واشار إلى التزام الحكومة بتنفيذها.

18 - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام اجتماعات منفصلة مع القيادات السياسية النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحديد التحديات التي تعترض مشاركتهن المتساوية والمجدية والآمنة في الانتخابات المحلية. وفي 27 آذار/مارس، تواصلت مع الجمعية الوطنية ودعت إلى إدراج أحكام تتعلق تحديدا بالقضايا الجنسانية في القانون الانتخابي المنقح.

19 - وأعاقت القيود المالية المستمرة الأعمال التحضيرية للجولة الأولى من الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها أساسا في 16 تموز/يوليه. وفي 11 نيسان/أبريل، علّقت السلطة الوطنية للانتخابات أداءَ اليمين الدستورية للأعضاء المنتخبين في فروعها المحلية بسبب نقص الأموال. وواصل كل من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) جهوده لتعبئة الموارد. وفي 1 حزيران/يونيه، كان 000 640 دولار متوفرا من مبلغ 14,8 مليون دولار مطلوب لهذه الانتخابات في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره البرنامج الإنمائي. وفي 31 أيار/مايو، أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات التعليق المؤقت للأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية بغية التحضير للاستفتاء الدستوري. وفي 1 حزيران/يونيه، أبلغ رئيس السلطة الوطنية للانتخابات بأن الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية ستُستأنف في أيلول/سبتمبر.

ثالثا - الوضع الأمني

20 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان سُجِّل 279 انتهاكا أمنيا للاتفاق السياسي، في انخفاضٍ مقارنةً بعدد الانتهاكات المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 314 انتهاكا. وكانت معظم الانتهاكات (216) أعمالا جنائية، تلتها أنشطة عسكرية غير قانونية (53) وانتهاكات متصلة بالقيود على التنقل وعرقلة عمل المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (10). وبلغ مجموع الانتهاكات التي استهدفت المدنيين 104 انتهاكات. وارتكب عناصر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وغيرهم من عناصر الأمن أكبر عدد من الانتهاكات (131)، تلتهم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (58) وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (58)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (31)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (1).

21 - واستمر الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة، ما ألحق ضررا بالمدنيين في المقام الأول، ولا سيما في محافظتي ليم - بندي وأوهام - بندي. ونشرت البعثة المتكاملة فريقا لإبطال الذخائر المتفجرة في نيسان/أبريل في باوا في محافظة أوهام - بندي للقيام بعمليات إزالة الألغام.

22 - وأسهمت العمليات المنسقة بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع الوطني في إشاعة بيئة توفر الحماية لتحقيق الاستقرار التدريجي في البؤر الساخنة في أواندجا - دجالي بمحافظة فاكاغا، وسام - أواندجا بمحافظة كوتو العليا. ومع ذلك، تجدد العنف في مبومو العليا وأجزاء أخرى من محافظات فاكاغا، حيث اشتبكت جماعات مسلحة مع عناصر من قوات الدفاع والأمن الوطنية وغيرهم من عناصر الأمن أثناء محاولتها استعادة السيطرة على معاقل سابقة لها، بينها ممرات نقل الحيوانات ومواقع التعدين.

23 - وفي المناطق التي كان فيها لقوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة وجود محدود، قامت الجماعات المسلحة بأعمال استهداف عشوائي لتحقيق مكاسب اقتصادية، بخطف مدنيين للحصول على فدية وفرض ضرائب غير قانونية. ورداً على ذلك، عدّلت البعثة المتكاملة وضعيتها وتحركاتها بناءً على معلومات جُمعت من خلال آلية الإنذار المبكر، بدعمٍ من شبكات الإنذار المحلية لحماية المدنيين وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

24 - وفي الغرب، كثفت ميليشيات "أنتي بالاكا" وائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هجماتها على نقاط تفتيش ومواقع، بما في ذلك قاعدة لقوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن في بوسيمبتلي بمحافظة أوهام - بندي، وعلى قاعدة لأفراد أمن آخرين في نيام بمحافظة نانا - مامبيري، ما أدى إلى عمليات انتقامية. وفي 22 آذار/مارس و 4 نيسان/أبريل، هاجم عناصر من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار نقطة تفتيش لقوات الدفاع الوطني في كادجاما بمحافظة أوهام، وقاعدة لأفراد أمن آخرين في بوسيمبتلي بمحافظة أوهام - بندي؛ وقُتل ثلاثة جنود من قوات الدفاع الوطني ومدني واحد. وفي 15 أيار/مايو، اشتبكت قوات الدفاع الوطني مع عناصر من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/ ميليشيات "أنتي بالاكا" بينما كانت تلك القوات تحمي التجار في طريقهم إلى السوق في بنزامبي بمحافظة أوهام؛ وقُتل أربعة جنود.

25 - وفي محافظة ليم بندي، ارتفع عدد الأفراد التشاديين الذين يدعون بأنهم أعضاء في حركة الثوار التشاديين إلى بضعة آلاف منذ كانون الثاني/يناير. وأدى ذلك إلى زيادة حدة حالات التوتر في المنطقة وإلى ارتكاب جرائم في المنطقة الحدودية بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 16 أيار/مايو، أدت عملية عسكرية مشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى تفكيك معسكرهم وطرد بعض الأفراد التشاديين من المحافظة.

26 - وشهد وسط جمهورية أفريقيا الوسطى حوادث عنف، ولا سيما في المناطق المحيطة بمواقع التعدين. وفي 15 آذار/مارس و 15 نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مواقع معزولة لقوات الدفاع الوطني في واوا، بمحافظة أواكا؛ وقُتل أربعة مدنيين وجرح أربعة آخرون وجندي واحد من قوات الدفاع الوطني. وفي 19 آذار/مارس، قُتل تسعة من عمال المناجم الصينيين وأصيب اثنان آخران بجروح في موقع تعدين شيمبولو بالقرب من بامباري بمحافظة أواكا، في ظروف لم تُعرف ملابساتها تماما بعد.

27 - وفي الشرق، هاجم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مواقع قوات الدفاع الوطني في 14 شباط/فبراير في سيكيكيدي بمحافظة فاكاغا، ما أدى إلى وقوع عدد غير معروف من الإصابات وتشريد مدنيين، وأسر عشرون من أفراد قوات الدفاع الوطني. وأُطلق سراحهم في 4 نيسان/أبريل بحضور البعثة المتكاملة.

28 - ورداً على هذا الهجوم، نفذت قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عمليات في مناطق غورديل وسيكيكيدي وتيرينغولو في محافظة فاكاغا. وفي 5 أيار/مايو، هاجم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير تيرينغولو واستعاد السيطرة عليها، ما تسبب في تشريد جماعي للسكان والقادة المحليين والشركاء في المجال الإنساني. وأدى وصول البعثة المتكاملة إلى المنطقة إلى انسحاب المقاتلين، ما أتاح لقوات الدفاع الوطني إعادة تثبيت مواقعها وعودة السكان.

29 - وفي آذار/مارس، ظهرت في محافظة مبومو العليا جماعة أزاندي آني كبي غبي التي نصّبت نفسها جماعة للدفاع عن النفس. وفي 15 آذار/مارس، فرت هذه الجماعة إلى مبوكي نتيجة للمواجهة مع الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بامبوتي، في حين نزح نحو 600 مدني إلى يامبيو بجنوب السودان. ومن 21 إلى 23 نيسان/أبريل، وقعت اشتباكات مسلحة بين أزاندي آني كبي غبي وأفراد مسلحين من جنوب السودان في أوبو بمحافظة هاو مبومو. وباشرت البعثة المتكاملة بذل جهود لإعادة الوصول إلى طريق زيميو - مبوكي - أوبو - بامبوتي، ما دفع أزاندي آني كبي غبي إلى شن عمليات انتقامية شملت تبادل إطلاق نار مع دورية تابعة للبعثة في مبوكي في 8 أيار/مايو، أصيب خلاله أحد حفظة السلام.

30 - وأدى انسحاب القوة الحدودية المشتركة الثلاثية بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان خلال النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل إلى حدوث فراغ أمني في منطقة الحدود. وفي 19 نيسان/أبريل، سعى التجمع الشعبي من أجل العدالة والمساواة في تشاد، الذي نصب نفسه تجمعا شعبيا، إلى الحصول على موافقة حكومة أفريقيا الوسطى كي يستقر في مقاطعة فاكاغا، وهو ما رفضه وزير الخارجية في بيان صادر في 26 نيسان/أبريل.

31 - وفي بانغي، ظل الوضع الأمني هادئا نسبيا. وانخفضت حوادث الجريمة المسجلة بنسبة 18 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشنت قوات الدفاع والأمن الوطنية عمليات تطويق وتفتيش، طال معظمها الأحياء المسلمة بسبب مزاعم بتواطئها مع الجماعات المسلحة. وظل حظر التجول على الصعيد الوطني المفروض من منتصف الليل حتى الساعة 5:00 ساري المفعول.

رابعا - المشاركة على الصعيد الإقليمي

32 - في 8 شباط/فبراير، عقد رئيس أنغولا جواو لاورنسو اجتماعا في لواندا مع الرئيس توادیرا ورئيس الفترة الانتقالية في تشاد محمد إدريس ديبي إتنو هدفَ إلى جملة أمور منها مناقشة الهواجس الأمنية المشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والاتفاق على تعزيز أمن الحدود والروابط الإقليمية.

33 - وفي 17 آذار/مارس، تولى الرئيس توادیرا الرئاسة الدورية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا خلال مؤتمر قمتها العادي الخمسين لرؤساء الدول المعقود في ياوندي.

34 - وزار الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا بانغي من 12 إلى 14 نيسان/أبريل. والتقى الرئيس توادیرا ومسؤولين حكوميين آخرين وأعضاء في السلك الدبلوماسي وجهات معنية أخرى.

35 - وفي 19 أيار/مايو، حضر وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى الاجتماع الوزاري الـ 55 للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل

الأمن في وسط أفريقيا في ساو تومي. ونوقش الوضع عند الحدود والجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

خامسا - الوضع الإنساني

36 - لا يزال الوضع الإنساني والاحتياجات الإنسانية في البلاد يشهدان حالة حرجة بسبب تراكم آثار النزاع والنزوح ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، الذي تفاقم بسبب تدفق اللاجئين السودانيين والعائدين منذ نيسان/أبريل. وظل مستوى انعدام الأمن الغذائي على ارتفاعه حيث يواجه 3 ملايين شخص انعداما حادا للأمن الغذائي، في وقت يعاني 40 في المائة من الأطفال من سوء التغذية المزمن.

37 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كان 765 13 شخصا عبروا الحدود من السودان إلى أم دافوق بمحافظة فاكاغا. وعبأت المنظمات الإنسانية جهودها لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك توفير المأوى والمياه والغذاء والرعاية الصحية في حالات الطوارئ. ونُشرت مخزونات للمساعدة الإنسانية في محافظتي كوتو العليا وفاكاغا. وعطلت الأزمة في السودان خطوط الإمداد ما أدى إلى ارتفاع الأسعار في بعض أسواق وسط أفريقيا، وفاقمَ مواطنَ الضعف وهو وضع سيزداد تعقيدا مع اقتراب موسم الأمطار. وزادت أسعار السلع الأساسية بنسبة الضعفين في مناطق بمحافظات بامينغي - بانغوران، وكوتو العليا، وفاكاغا، حيث تعتمد الإمدادات بشكل كبير على السودان.

38 - واستمر العنف في التسبب في التشرد: فواحد من كل خمسة مواطنين من جمهورية إفريقيا الوسطى إما مشرد داخلياً أو لاجئ. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان 000 489 مواطن أصبحوا نازحين داخليا، ولجأ 000 742 شخص إلى البلدان المجاورة. ومنذ بداية العام، سجلت عودة 784 108 شخص في أعقاب عودة الاستقرار إلى بعض المدن الرئيسية في البلد.

39 - ولا تزال التحديات التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية قائمة، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها الذخائر المتفجرة خارج المناطق المُدُنية واستهداف العاملين في المجال الإنساني. وتأثر نحو 000 450 من الأشخاص الضعفاء بمحدودية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وبين 1 كانون الثاني/يناير و 1 حزيران/يونيه، كان سُجل ما مجموعه 75 حادثة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة في البلد، أصيب من جرائها أربعة عمال بجروح وقُتل آخر. وشكلت أعمال السرقة والسطو والنهب 67 في المائة من الحوادث، لا سيما في محافظتي أواكا وأوهام.

40 - ومن المتوقع في عام 2023 أن يكون 3,4 ملايين من مواطني أفريقيا الوسطى، أو 56 في المائة من السكان، بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وأن تكون أرواح وكرامة 2,4 ملايين مواطن عرضة للخطر. وحتى 1 حزيران/يونيه، كانت عُبئت نسبة 27,3 في المائة من مبلغ الـ 533,3 مليون دولار المطلوب، وفقا لإضافة خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، ما ترك فجوة تمويلية قدرها 387,8 ملايين دولار. وفي الربع الأول من عام 2023، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات إلى 000 658 شخص.

سادسا - حماية المدنيين

41 - ظلت أعمال الاستهداف العشوائي التي ترتكبها الجماعات المسلحة تشكل تهديدا للمدنيين، وتقيد حركتهم، وتعرقل أنشطتهم الاقتصادية. وعززت البعثة المتكاملة وضعيتها المعززة والاستباقية فضلا عن

نطاقها العملياتي، بما في ذلك من خلال القيام بدوريات وعمليات بعيدة المدى بالتنسيق مع قوات الدفاع الوطني في محافظات كوتو السفلى وكوتو العليا وأوهام وفاكاغا، بهدف دعم بسط وجود الدولة وحماية المدنيين. وواصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى الحد من حالات التوتر الطائفي بما في ذلك من خلال عقد جلسات مجتمعية لتعزيز الحوار المحلي والمصالحة وقبول العائدين واللاجئين.

42 - ومن 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سُجلت 26 حادثة تنطوي على ذخائر متفجرة، أدت إلى سقوط 13 قتيلا و 25 جريحا، بينهم ثمانية مدنيين، وثلاثة من أفراد قوات الدفاع الوطني، واثنان آخران من أفراد الأمن. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 18 في المائة في عدد الحوادث وبنسبة 153 في المائة في عدد الضحايا مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

43 - ودربت البعثة المتكاملة 608 أفراد عسكريين، بينهم 89 امرأة، على التخفيف العملي من خطر الذخائر المتفجرة. ودربت البعثة أيضا 20 من أفراد قوات الدفاع الوطني، بينهم امرأة واحدة، على المستوى 2 من التأهيل للتخلص من الذخائر المتفجرة، في سياق زيادة القدرات الوطنية على التخفيف من خطر الذخائر المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة دورات توعية بخطر الذخائر المتفجرة شملت 989 8 مدنيا بينهم 400 4 امرأة وفتاة، في المجتمعات المحلية. ونظمت البعثة كذلك دورات توعية بخطر المتفجرات شملت 160 من موظفي وأفراد الأمم المتحدة و 173 من أفراد الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.

44 - ومن 14 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس، عملت أفرقة إزالة الألغام التابعة للبعثة المتكاملة على فتح المحور الذي يربط بين محافظات بوكارانغا وبوزوم وليم - بندي، ومن 8 إلى 17 أيار/مايو، على فتح محور نديم - باوا - بوغول بهدف تيسير النشاط الاقتصادي ووصول المساعدات الإنسانية.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

45 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان 143 (أو 82 في المائة) من 174 مسؤولا محليا (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمحافظات وللمحافظات الفرعية) أُوفِدوا إلى مراكز عملهم خارج بانغي، مقارنة بنسبة 81 في المائة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلاوة على ذلك، نُشر 165 موظفا مدنيا وعميلا حكوميا من غير السلطات الإدارية في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل هذا الرقم إلى 714 4 موظفين.

46 - وبذلت قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة جهودا متضافرة لتوسيع مناطق سيطرتها وإشاعة بيئة مسالمة. وبدأت سلطة الدولة، بعد ست سنوات من غيابها، بالعودة إلى سام - أواندجا، بمحافظة كوتو العليا. وساهمت البعثة والشركاء الدوليون في تشييد ثلاث مدارس ومستشفى واحد وبنية تحتية وسوق جديدة في المنطقة.

إصلاح قطاع الأمن

47 - في نيسان/أبريل، نفذت المفتشية العامة للجيش والبعثة المتكاملة عملية تفتيش مشتركة في باوا، بمحافظة ليم - بندي، لتقييم ظروف عمل أفراد قوات الدفاع وللتوعية بالقضاء العسكري والأنظمة التأديبية. وقدمت المفتشية العامة للجيش توصياتها إلى الرئيس توادير في 28 نيسان/أبريل.

48 - وواصلت السلطات الوطنية بذل جهودها، بدعم تقني ودعوة من البعثة المتكاملة بهدف وضع الصيغة النهائية لسياسة الدفاع الوطني الجديدة التي ستوفر إطارا جديدا لبناء جيش يعمل كحامية وطنية في ست مناطق دفاعية. وفي 1 حزيران/يونيه، أقرت الحكومة السياسة العامة الوطنية لإدارة المناطق الحدودية، التي توفر إطارا لتحديد مسؤوليات مختلف قوات الأمن في إدارة الحدود.

قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

49 - حتى 1 حزيران/يونيه، نُشر 921 6 من أفراد قوات الأمن الداخلي، بينهم 591 3 ضابط شرطة، بينهم 899 امرأة، و 330 3 من أفراد الدرَك، بينهم 541 امرأة، في جميع أنحاء البلد؛ بمن فيهم 153 5 بقوا في بانغي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثة المتكاملة تطويع 495 ضابط شرطة. بينهم 135 امرأة، و 497 دركيا (بينهم 139 امرأة) جرى قبولهم في مدرستين للتدريب. وقدمت دعمت البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم لتدريب 188 ضابط شرطة (بينهم 46 امرأة) و 159 دركيا (بينهم 36 امرأة) على أعمال الشرطة المجتمعية والقضائية، والسلامة على الطرق، والنظام العام، والسلوك والانضباط، وحماية الطفل، والعنف الجنسي والجنساني.

50 - وفي 31 آذار/مارس، عينت وزارة الدفاع الوطني جهة الاتصال الوطنية لوضع خريطة طريق لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الألغام. وفي 26 نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة البروتوكول الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر التي جرى ضبطها أو تسليمها. وواصلت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم من البعثة، تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لتحسين إدارة أسلحة وذخائر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، من خلال أنشطة بناء القدرات على إدارة الأسلحة والذخائر والقيام بزيارات لضمان الجودة إلى منشآت التخزين في بانغي، وبوالي، وبوسيمبيلي، ودامارا، وكاغا وباندورو وسيبوت.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

51 - نفذ الفريق المتنقل التابع للحكومة، من 3 إلى 6 نيسان/أبريل، أول عملية له في مجال نزع السلاح والتسريح في بامباري، بدعم من البعثة المتكاملة. وجرى نزع سلاح وتسريح 80 مقاتلا من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينهم ثلاث نساء، وتحديدا أولئك الذين انسحبوا من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والذين سبق أن جرّدتهم قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون من أسلحتهم في عام 2022، خارج نطاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وخلال هذه العملية، جمعت البعثة المتكاملة 66 سلاحا حربيا استردها البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن منذ عام 2022، فضلا عن قنبلة يدوية واحدة و 569 4 طلقة، وتحققت منها. وفي 29 و 30 نيسان/أبريل، قامت وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بدعم من البعثة، بنزع سلاح وتسريح 46 من مقاتلي ميليشيات "أنتي بالاكا"، بينهم 16 امرأة، في محافظة دامارا الفرعية، وجمعت 40 قطعة سلاح و 000 2 طلقة خلال العملية.

52 - وتواصلت أنشطة الحد من العنف المجتمعي في بانغي وفي محافظات باميغي - بانغوران، وكوتو العليا، وكيمو، ومبومو، ونانا- غريبيزي، ونانا - مامبيري، وأُوهام، وفاكاغا. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان سُجل 321 4 مستفيدا (بينهم 118 2 امرأة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل 209 مستفيدين

(بينهم 80 امرأة) في أنشطة منفذة في سام – أواندجا. وأدت المشاريع إلى إعادة تأهيل مهبط طائرات سام – أواندجا، وبناء وتأثيث ثلاث مدارس ابتدائية، وإعادة تأهيل طرق رئيسية، وتركيب خمسة مراكز لتوزيع المياه.

العدالة وسيادة القانون

53 – عقدت محكمة الاستئناف في بانغي، بدعم من البعثة المتكاملة، جلستها الجنائية الأولى لعام 2023، من 6 شباط/فبراير إلى 15 آذار/مارس. وأُجريت محاكمات لخمسين متهما، دين بنتيجتها 43 شخصا وبُرّئ سبعة آخرون. وشملت التهم القتل والتآمر والعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع، وقتل أحد حفظة السلام البوروندیين في 15 مارس/آذار 2020 في غريماري بمحافظة أواكا.

54 – وزاد حضور الموظفين القضائيين خارج بانغي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث كانت 21 ولاية قضائية من 25 تعمل حتى 1 حزيران/يونيه، بسبب تحسن الوضع الأمني في بعض الولايات القضائية. وزادت الحكومة أيضا ميزانية الآلية الوطنية للرقابة القضائية لعام 2023 بنسبة 80 في المائة مقارنة بعام 2022، ما يشير إلى عزمها على تشديد مساءلة الجهات الفاعلة في القضاء.

55 – وأدت القيود المالية إلى تأخير توفير الحكومة الغذاء للسجون، ما زاد من حدة انعدام الأمن الغذائي وتسبب بحوادث من قبيل التمرد الذي شهده سجن بربيراتي في 1 آذار/مارس، والذي فر خلاله ثلاثة سجناء. وعملت البعثة المتكاملة مع الحكومة من أجل تحويل الأموال المخصصة للسجون العاملة في حينها بما يتيح توفير الأغذية وإدارتها بشفافية. وعززت البعثة دعمها الأمني للعديد من السجون، بما في ذلك في بانغي وبربيراتي وبريا.

56 – ولا يزال نقص الموظفين يعوق عمليات السجون لأن ضباط السجون المدنيين الـ 295 الذين أتموا تدريبهم في حزيران/يونيه 2021 وتشرين الأول/أكتوبر 2022 لم يكونوا قد أُدرجوا بعد في كشوف المرتبات الحكومية. وقد أسهمت عدم كفاية القدرات الوطنية في حصول عمليات هروب من عدد من السجون. وفي نيسان/أبريل، دعمت البعثة السلطات الوطنية في إعادة النظام في سجن بامباري، في أعقاب أعمال الشغب التي قام بها سجناء احتجاجا على ظروف احتجازهم.

57 – وعقدت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الخاصة، من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه، جلسات استماع لاستئناف الحكم الصادر عن محكمة البداية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال الاعتداءات في أيار/مايو 2019 على كوندجيلي وليمونا بمحافظة أوهام – بندي. وفي الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 5 حزيران/يونيه، أحالت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية خمسة أفراد، بينهم قائد إقليم في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، يدعى محمد حسين الملقّب "دامبوشا"، الذي كانت قوات الأمن الداخلي اعتقلته في سام – أواندجا بدعم من البعثة. وبناء على طلب المحكمة الجنائية الخاصة، قدمت البعثة الدعم أيضا لنقل اثني عشر مشتبها فيهم من بامباري إلى بانغي.

ثامنا – حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

58 – ما زال وضع حقوق الإنسان يدعو إلى القلق بتسجيل زيادة نسبتها 12 في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني. وسُجل انخفاض بنسبة 17 في المائة في عدد الضحايا، بمن فيهم النساء والرجال والأطفال، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

59 - ويُزعم أن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي كانت مسؤولة عن 33 في المائة من العدد الإجمالي للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وزُعم بأن موظفي الدولة كانوا مسؤولين عن 54 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين الجماعات المسلحة، يبدو أن أفراد الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار كانوا الجناة الرئيسيين، ولا سيما في محافظتي كوتو العليا وأوهام - بندي. ووثقت البعثة 129 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين طالت 547 ضحية، وتأثرت بها بشكل خاص الطائفتين المسلمة والفولانية، بما في ذلك في بانغي.

60 - وظلت بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان ماثلة في المثلث الشمالي لوادا، وأواندا - دجالي، وسام - أواندجا في محافظتي فاكاغا وكوتو العليا، حيث أثرت أنشطة مقاتلي الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى على حرية تنقل السكان. ووثّقت البعثة أيضا عددا متزايدا من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في محافظة كوتو السفلى وأفراد الأمن الآخرين في محافظة أواكا.

61 - وواصلت البعثة المتكاملة توثيق حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين المرتبطة بعمليات البحث والعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الوطنية في مناطق تسكنها بشكل أساسي الطائفتان الفولانية والمسلمة. وفي 5 أيار/مايو، أغلق التجار المسلمون في بانغي متاجرهم احتجاجا على القبض على إمام وابن عمه زُعم بأنهما تعرضا لسوء المعاملة والتعذيب على أيدي أفراد أمن آخرين. واجتمع وفد حكومي برئاسة وزير الأمن الداخلي مع السكان لنزع فتيل التوترات. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا باستهداف الطائفة الفولانية من قبل آزاندي آني كيبي غبي بسبب تواطؤها المزعوم مع الجماعات المسلحة.

62 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياستها المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من خلال تعاملها مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفي 15 آذار/مارس، نظمت البعثة جلسة توعية بحقوق الإنسان بالاشتراك مع مكتب وسط أفريقيا لقمع قطاع الطرق، شملت 17 ضابطا من المكتب، بينهم امرأتان، بهدف التخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

63 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المتكاملة رصد خطاب الكراهية والتحريض على العنف المرتبطين بالحالة السياسية والأمنية. وسجلت البعثة حالات خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والتحريض على العنف الذي يستهدف العمال المنتمين إلى أعراق أخرى، والدينيين والمهاجرين، ولا سيما جماعات الترحال الرعوي. واستمرت التهديدات والتحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد الأصوات المعارِضة في خنق الحيز المدني.

العدالة الانتقالية

64 - في 23 و 24 آذار/مارس، نظمت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة أول اجتماع مائدة مستديرة لها في بانغي لإطلاع الشركاء على مستجدات خطتها الثلاثية السنوات الممتدة بين عامي 2023 و 2025 وأولوياتها لعام 2023، والتي تشمل فتح مكاتب فرعية في بامباري وبربراتي وبيراو وبوسانغوا وكاغا - باندورو وأوبو وباوا. وتعتزم اللجنة أيضا تنفيذ مرحلة تجريبية في بانغي وبربراتي لجمع شهادات من الضحايا وعقد جلسات استماع داخلية. غير أن خلافا داخل اللجنة قوّض الدعم المالي والتقني المقدم من الحكومة وتسبب بتأخير في اعتماد أولوياتها المنقحة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

65 - وثّقت البعثة المتكاملة، بين 2 شباط/فبراير و 1 حزيران/يونيه، 25 انتهاكا في سياق حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، معظمها حالات اغتصاب، طالت 28 ضحية (17 امرأة و 11 فتاة). ولا يزال الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ناقصا بسبب صعوبة الوصول إلى الضحايا والخوف السائد من الأعمال الانتقامية والوصم. وزُعم بأن الجماعات المسلحة مسؤولة عن 56 في المائة من حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع وعن 60 في المائة من الضحايا وكان يبدو أن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هي الجهة الجانية الرئيسية.

66 - ونظّمت البعثة المتكاملة دورات تدريبية في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك كيفية مواجهته على الصعيد المجتمعي ورصده والإبلاغ عنه. واستهدفت التدريبات منظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والقياديين الشباب والقيادات النسائية وكذلك قوات الدفاع والأمن الوطنية.

الأطفال والنزاع المسلح

67 - خلال الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من 136 انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ضد الأطفال ارتكبت الجماعات المسلحة 83 في المائة منها، وقوات الدفاع والأمن الوطنية 9 في المائة، وجناة مجهولو الهوية 8 في المائة. وقُتل ثلاثة أطفال بذخائر متفجرة. وشملت الانتهاكات الجسيمة تجنيد الأطفال واستخدامهم (87) والقتل (3) والتشويه (9) والاغتصاب (8) والخطف (13) واعتداء على مدرسة (1) ومنع وصول المساعدات الإنسانية (15). وارتكب أفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير 74 في المائة من الانتهاكات. ومن الأطفال الـ 87 الذين جندتهم واستخدمتهم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، انسحب 79 طفلا من تلقاء أنفسهم (56 فتى و 23 فتاة) جرى فرزهم في محافظة كوتو العليا بعد حوار أجرته البعثة المتكاملة.

تاسعا - الوضع الاقتصادي

68 - واصل الوضع الاقتصادي تدهوره في ظل أزمة السيولة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى والمقترنة بارتفاع حاد في أسعار الوقود، ما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية المتدهورة للسكان مع انخفاض كبير في القوة الشرائية للأُسَر. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ التضخم نسبة 6,3 في المائة لعام 2023. وأشار الصندوق خلال بعثته إلى بانغي من 27 فبراير/شباط إلى 3 مارس/آذار، إلى ضرورة تقديم مساعدات إنسانية ودعم للميزانية بشروط ميسَّرة وتسريع لوتيرة الإصلاحات من أجل حماية أكثر الفئات ضعفا.

69 - وفي 27 نيسان/أبريل، وافق الصندوق على ترتيب تسهيل ائتماني ممدَّد بقيمة 191,4 مليون دولار مع جمهورية أفريقيا الوسطى، شمل صرفا فوريا لمبلغ قدره 15,2 مليون دولار. وفي 29 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس توادیرا بيانا أثنى فيه على تلك الموافقة وأوعز إلى الحكومة بالمسارعة إلى تنفيذ التدابير المطلوبة بموجب شروط ترتيب التسهيل الائتماني الممدَّد ومن ضمنها الإبلاغ الضريبي الإلكتروني وإصلاح قطاع النفط، مع مواصلة مكافحة الفساد والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك عن طريق تنفيذ قانون التعدين.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

70 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان عديد العنصر العسكري المنشور للبعثة المتكاملة يبلغ 087 14 فردا (7,53 في المائة منهم من النساء) يمثلون 97 في المائة من القوام المأذون به البالغ 400 14 فرد. ويشمل ذلك 420 ضابط أركان (بينهم 106 نساء) و 150 مراقبا عسكريا (بينهم 51 امرأة) وفصيلة احتياطية واحدة متخصصة بالذخائر المتفجرة.

عنصر الشرطة

71 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان عديد عنصر الشرطة المنشور للبعثة المتكاملة يبلغ 963 2 فردا (14,37 في المائة منهم من النساء) يمثلون 98 في المائة من القوام المأذون به البالغ 020 3 فردا. وكان بينهم 550 أفراد شرطة مقدمون من الحكومات (بينهم 146 امرأة)، و 413 2 فردا (بينهم 280 امرأة)، موزعين على 14 وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة وعلى وحدة لدعم الحماية.

العنصر المدني

72 - في 1 حزيران/يونيه، كان يعمل في البعثة المتكاملة ما مجموعه 503 1 موظفين مدنيين (29 في المائة منهم نساء)، يشملون 639 موظفا دوليا، و 584 موظفا وطنيا، و 280 من متطوعي الأمم المتحدة، و 101 من موظفي الإصلاحيات المقدمين من الحكومات، ويمثل هؤلاء جميعاً ما نسبته 90 في المائة من الوظائف المعتمدة الـ 671 1.

اتفاق مركز القوات

73 - خلال الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة أربعة انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ 17 حادثة سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت الانتهاكات عرقلة حرية تنقل دوريات البعثة وتوقيف موظفين وتأخير في إصدار التأشيرات للمتعاقدين والاستشاريين التابعين للبعثة. ففي 18 آذار/مارس، مثلا، في نديبا، بمحافظة نانا - مامبيري، أوقفت قوات الدفاع الوطني دورية للبعثة المتكاملة وحولت مسارها إلى زوغبي - ناسالا. وفي 25 آذار/مارس، في بوار، رفضت قوات الدفاع الوطني السماح لدورية تابعة للبعثة بالوصول إلى قرية زيمبي. وواصلت البعثة استرعاء انتباه الرئيس وغيره من الجهات المعنية الوطنية إلى هذه الانتهاكات، وقد أكدوا جميعا مجددا التزامهم بالتصدي للانتهاكات، ما أدى إلى انخفاض عدد الحوادث.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

74 - في الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة 93 حادثة أمنية طالت أفرادا من الأمم المتحدة، بينها هجمات مباشرة وتهديدات وأعمال إجرامية وحوادث مرور. وأصيب خمسة أفراد بجروح، أحدهم في اشتباكات مسلحة، وآخر في حادثة سطو مسلح، والثلاثة الآخرون في حوادث مرور. وأبلغ عن وقوع 38 حادث مرور وأربع حوادث حريق، في حين ألحقت عاصفة أضرارا مادية بمبنى تابع

للأمم المتحدة. وسُجلت خمس حالات توقيف، وحالتا احتجاز، وست حالات احتجاز مؤقت لموظفين تابعين للأمم المتحدة، وثلاث عمليات سطو مسلح، وحالتا تحليق طائرات مثير للشبهة فوق مجمّع للأمم المتحدة. ونفذت البعثة المتكاملة أربع عمليات إجلاء أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

75 - وفي 8 آذار/مارس، في سام - أواندجا بمحافظة كوتو العليا، أُفرِجَ عن اثنين من موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعن موظف مدني تابع لوزارة الأشغال العامة كانوا خُطفوا على يد حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في أعقاب مفاوضات قادتها الأمم المتحدة. وتلقى الرهائن السابقون دعما طبيا ونفسيا واجتماعيا في بانغي قبل لم شملهم مع أسرهم.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيّان

76 - في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 نيسان/أبريل، سجلت البعثة المتكاملة ستة ادعاءات جديدة بحصول حوادث استغلال وانتهاك جنسيين بين عامي 2014 و 2022 كان أفراد عسكريون من أربعة بلدان مساهمة بقوات متورطين فيها. وفي ما يتعلق بأربعة منها، عُين ضباط تحقيق وطنيون، في حين لا يزال الادعاءان الآخران ينتظران ردا من البلدان المعنية المساهمة بقوات. وأحالت البعثة 25 ضحية مزعومة، بينهم 6 أطفال، على صلة بتلك الادعاءات، إلى شركاء في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة الطبية والنفسية والحماية إليهم. وأُبلغ أيضا عن 21 ادعاء بحالات سوء سلوك جسيم أخرى، بينها سلوك محظور واحتيال وسرقة كان أفراد نظاميون وموظفون مدنيون متورطين فيها، أحيلت إلى التحقيق.

77 - وفي 9 حزيران/يونيه، قررت الأمم المتحدة أن تعيد إلى الوطن وحدة قوامها 60 فردا عسكريا من البعثة المتكاملة بسبب مزاعم خطيرة تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن 2272 (2016). وزُعم أن هذه الحوادث انطوت على إخفاقات في القيادة والسيطرة. والتحقيق الكامل جارٍ في تلك الحوادث. ونشرت السلطات المختصة في 26 أيار/مايو فريق تحقيق وطنيا اختتم تحقيقاته في منطقة البعثة في 6 حزيران/يونيه. وأوفدت البعثة لدى تلقيها تقرير الادعاءات فريق استجابة فورية إلى المكان لتقييم الوضع، وتعزيز تدابير إدارة المخاطر، والقيام بأنشطة توعية معززة بين المجتمعات المحلية حول كيفية تحديد الحالات المحتملة للاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنها. وأحالت البعثة الضحايا إلى شركاء في مجال العمل الإنساني للحصول على المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والحماية، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بشأن دعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

78 - وواصلت البعثة المتكاملة، بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، اتخاذ تدابير وقائية معززة ضد سوء السلوك بين الموظفين من خلال أنشطة التدريب والتوعية، وظلت تعمل مع أفراد من السكان المحليين على نشر معلومات عن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي 1 حزيران/يونيه، أنشأت البعثة 43 شبكة محلية للوقاية والاستجابة في المناطق الشديدة الخطورة لتعزيز نهج لامركزي ومتكامل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

79 - واصلت البعثة المتكاملة زيادة استهلاكها للطاقة المتجددة باستكمال تركيب ثلاث منظومات فلطاضوئية إضافية في مكتبيها الميدانيين في بوسانغوا وبامباري في شباط/فبراير وأيار/مايو 2023، على

التوالي. وبات لدى البعثة الآن ما مجموعه خمس منظومات فلطاضوئية في أنحاء البعثة. وواصلت البعثة تحسين ظروف قواعد العمليات المؤقتة المتبقية بعد إغلاق 14 منها، فضلا عن تكثيف رصد مخاطر مياه الصرف وتنفيذ تدابير التخفيف.

فعالية البعثة وتشكيلها

80 - انسجاما مع الفقرة 58 (ب) من القرار 2659 (2022) وتمشيا مع التزامات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، واصلت البعثة المتكاملة والأمانة العامة بذل جهود تهدف إلى تحقيق الفائدة المثلى من فعالية البعثة وتشكيلها بغية تحقيق الأولويات المأذون بها على نحو أفضل، ولاسيما أهدافها الاستراتيجية.

81 - وفي سياق استمرار الأعمال العدائية من قبل الجماعات المسلحة، والعمليات العسكرية الجارية، وارتفاع الأسعار، وتدهور الأحوال المعيشية، كيّفت البعثة المتكاملة استراتيجيتَها السياسية والنهجَ الأمني ذا الصلة بغية دفع عجلة عملية السلام، بهدف تعزيز المبادرات اللامركزية للسلام ومنع نشوب النزاعات على المستوى المحلي بما يتماشى مع إطار الرصد الوطني للاتفاق السياسي. وأسهمت المساعي الحميدة للبعثة ودورها في عقد الاجتماعات وما تقدمه من دعم تقني ولوجستي في زيادة الطابع اللامركزي لتنفيذ الاتفاق وإمساك الجهات الوطنية بزمامه، بدعم من الشركاء. وسعت البعثة أيضا إلى ترسيخ المكاسب المتأتية من العملية السياسية عن طريق تهيئة الفرص للجهات الفاعلة الإنمائية في المناطق المهمشة تاريخيا.

82 - ودعماً للاستراتيجية السياسية الجديدة، عدلت البعثة المتكاملة نهجها الأمني من خلال زيادة تعزيز القوة، ونطاق العمليات، والعمل الاستباقي في تنفيذ عمليات لردع نشاط الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، أغلقت البعثة 14 قاعدة عمليات مؤقتة، ما أفضى عمليا إلى تحقيق زيادة قوامها 397 جنديا، أتاحت بدورها قدرا أكبر من المرونة. ومنح ذلك البعثةَ وضعية أكثر قدرة على الحركة، حيث قامت بعمليات معززة أكثر إلى حد كبير شملت تسيير دوريات بعيدة المدى وصولا إلى النقاط الساخنة انطلاقا من قواعدها في بامينغوي وباتانغافو وبربراتي وبوسانغوا وبوزوم ودامارا ونولا وباوا. ويسر ذلك أيضا تسيير دوريات أكثر تنسيقا مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مناطق ذات أهمية استراتيجية مثل أواندا جالي وسام - أواندجا. وكانت تلك المناطق تاريخيا تحت سيطرة الجماعات المسلحة وعانت من انعدام سلطة الدولة وكانت عرضة للتحركات الأمنية عبر الحدود.

83 - وشرعت البعثة المتكاملة في هذا النهج الجديد في سام - أواندجا، حيث جمعت البعثة بين التدخلات المتكاملة التي ينفذها عنصراها النظامي والمدني بغية تحقيق الاستقرار في المنطقة ودعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية، بما في ذلك عبر تنفيذ عمليات منسقة معها. ويسر ذلك استعادة سلطة الدولة، التي كانت غائبة عن هذه المنطقة لعقود، ومكَّن الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي من إطلاق مشاريع لتحقيق الاستقرار والإنعاش بهدف توفير فرص كسب العيش وسد الفجوة بين حفظ السلام والتنمية.

84 - وعملت البعثة المتكاملة أيضا بنشاط مع مكتب رئيس الوزراء للتوعية بمواءمة خريطة الطريق المشتركة والاتفاق السياسي وتنفيذها العملي على المستوى المحلي من خلال الاتصال والتوعية الاستراتيجيين. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت البعثة الدعم التقني والمالي واللوجستي وبذلت مساعيها الحميدة.

85 - وبفضل تزايُد القدرة على المناورة ولامركزية المشاركة السياسية، تمكنت البعثة المتكاملة من تيسير مواصلة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وارتفع عدد موظفي الخدمة المدنية الذين نُشروا بدعمٍ من

البعثة، منذ إنشائها، من 315 1 في عام 2015 إلى 549 4 في عام 2022، بينهم 577 امرأة، نُشروا في جميع المحافظات التي تقدم خدمات الدولة العادية. بيد أن فعالية إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في هذه المناطق لا تزال مرهونة بقدرة الدولة على إعالة هؤلاء الأفراد.

86 - ونُشر ما مجموعه 324 2 فردا من القوام الإضافي البالغ 750 2 فردا الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، بما في ذلك أربع قوات إضافية للرد السريع تغطي كل قطاع، ما يوفر غطاء عملياتيا أكبر يتماشى مع الوضع الأمني الجديد. كما سدت هذه التعزيزات النقص في القدرات في مجالي الهندسة وتعطيل الذخائر المتفجرة وحسّنت الرعاية الطبية لحفظة السلام بمستشفى جديد من المستوى الثاني في بوار. ونُشر جميع أفراد الشرطة الإضافيين، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطة مشكلة في بانغاسو وباتانغافو وندیلي وأفراد شرطة مقدمون من الحكومات في ست مدن جديدة. وتعكف البعثة المتكاملة حاليا على إتمام استعراضها لملاك الموظفين المدنيين، ولا سيما بعد مرحلة تعزيز عنصرها النظامي، لضمان ملاءمة تشكيلها للغرض المتوخى منه في بيئة العمليات الحالية.

87 - واستعانت البعثة المتكاملة بقدراتها المتخصصة لتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة وتنفيذ ولايتها على نحو أفضل. ولتعزيز الوصول والتنقل، قامت البعثة منذ تموز/يوليه 2022 بإعادة تأهيل 704 كيلومترات من الطرق و 49 جسرا وتركيب سبعة جسور معدنية، وصيانة مهابط الطائرات في 14 موقعا، وشيدت ساحة طيران وممرا في مطار مبوكو الدولي في بانغي. وبغية توقع التهديدات وحماية المدنيين على نحو أفضل، تقوم البعثة بخطوات لتعزيز إلمامها بالحالة. كما بدأت البعثة تطبيق خطة عملها لتعزيز قدراتها في مجال الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام والإنذار المبكر التي اعتُمدت في 4 نيسان/أبريل 2022، مع استئناف آلية تنسيق عمليات حفظ السلام والاستخبارات التابعة للبعثة. ولا تزال هناك ثغرات في مجال الطيران، بما في ذلك ثغرات تتعلق بالأمن والتنقل تتطلب تخصيص موارد متناسبة.

88 - وعززت البعثة المتكاملة أيضا سلامة موظفي الأمم المتحدة عن طريق النشر التدريجي لأفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في المناطق. ونظمت البعثة دورات تدريبية عملية داخل البلد للتوعية بالتخفيف من خطر الذخائر المتفجرة لحفظة السلام المعرضين للخطر، فضلا عن دورات تدريبية لتوعية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين المعرضين للخطر. وأنشأت فريقا عاملا تقنيا معنيا بالذخائر المتفجرة لدمج آلية تبادل المعلومات ومراقبة التهديدات وتنسيقها، يقوم بمهام التحقيق بعد الانفجار منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.

89 - وواصلت البعثة المتكاملة إيلاء الأولوية لأداء موظفيها ومساءلتهم، مع التركيز بشكل خاص على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونفذت البعثة استراتيجيتها الوقائية المنقحة، وعززت إدارة مخاطر سوء السلوك، ويسرت تقديم الرعاية إلى الضحايا، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 78 أعلاه. واستكملت البعثة هذا الدعم بمشاريع في إطار الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث قدمت للضحايا والمجتمعات المتضررة مساعدة قدرها 000 431 دولار منذ عام 2018.

90 - وتماشيا مع مختلف الاستعراضات وعمليات التدقيق، حسنت البعثة المتكاملة أيضا الضوابط التشغيلية وأنشأت فرقة عمل مخصصة لتحسين سلسلة التوريد وإدارة الوقود، بما في ذلك زيادة الرصد للتخفيف من مخاطر الاحتيال. وتُتخذ منذ تموز/يوليه 2022 تدابير عملية لمعالجة مشاكل ضعف الأداء، كما يتضح من تحسين إدارة الوقود وإدراج أداة مؤشر الأداء بشأن الدوريات وصلاحية المعدات للخدمة في التوجيه الصادر عن قائد القوة.

91 - وواصلت البعثة المتكاملة تعاونها مع السلطات الوطنية من أجل التصدي بشكل استباقي للامتثال لاتفاق مركز القوات، ولا سيما العقبات التي تعترض حرية التنقل، والقيود المفروضة على استخدام أصول الطيران، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة. وأدى التعاطي المطرد من قبل قيادة البعثة مع السلطات الوطنية إلى رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية للبعثة للقيام بعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وللدعم المقدم إلى البعثة أو قوات الأمن والدفاع الوطنية التي تنفذ عمليات. ورُفعت القيود المفروضة على تحليق المنظومات الجوية المسيرة التابعة للبعثة منذ 3 شباط/فبراير، في حين أُدرجت متطلبات إخطار جديدة. ويظل الاستخدام الكامل لهذه الأصول عنصرا رئيسيا للإلمام بالحالة ولأمن حفظة السلام أثناء العمليات.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

92 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 282/76 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022، مبلغ 074,4 1 مليون دولار للإنفاق على البعثة المتكاملة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/ يونيه 2023. وحتى 31 أيار/مايو 2023، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة تبلغ 391,5 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 755,8 2 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - الملاحظات

93 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتوسيع نطاق عملية السلام لتشمل المستوى المحلي، ويشكل ذلك أولوية رئيسية للنجاح الدائم لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق اللامركزية في عملية السلام، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر مع جميع المحافظين، إذ يتيح ذلك فرصة لتعزيز الحوار الجامع والتصدي لأوجه التفاوت الإقليمية التي طال أمدها. كما أشيد بالتزام الحكومة باللامركزية وأشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة متابعة هذه المبادرات.

94 - ومن المهم أن تقترن الجهود ببسط مستدام لسلطة الدولة والأمن الكافي، وهو شرط مسبق لإنهاء دورة العنف. لقد أدت مبادرة البعثة في سام أواندجا، التي كانت مزيجا من التدخلات النظامية واللوجستية والمدنية، إلى استئناف الدعم المقدم من الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي بعد بسط سلطة الدولة لأول مرة منذ عقود. وأشيد بالجهود المتضافرة التي تبذلها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والبعثة التي تعمل معا لتهيئة بيئة سلمية في واحدة من أكثر المناطق تحديا في البلد.

95 - وتتيح الانتخابات المحلية فرصة لزيادة الحكم التشاركي اللامركزي، الأمر الذي يمكن أن يعزز إمساك الجهات المحلية بزمام عملية السلام في المحافظات وبسط سلطة الدولة. وأرحب بالتوقيع على الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات. وأحيط علما بإعلان رئيس السلطة الانتخابية الوطنية التعليق المؤقت للأعمال

التحضيرية للانتخابات المحلية وبيانه بأنها ستُستأنف في أيلول/سبتمبر. ومن الأهمية بمكان أن تقدم الحكومة إيضاحات بشأن الجدول الزمني الجديد للانتخابات المحلية.

96 - إن إشاعة الظروف لتوسيع مساحة الديمقراطية والحوار السياسي أمر أساسي لدفع عملية السلام. وأحيط علما بتنظيم الاستفتاء الدستوري في تموز/يوليه وأحث الحكومة على الانخراط بشكل بنّاء مع المعارضة والمجتمع المدني لضمان مشاركة جامعة وتوافق واسع. وأدعو كذلك الجهات المعنية الوطنية، ولا سيما القادة السياسيين، إلى الامتناع عن أي عمل، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف، من شأنه أن يقوض تنفيذ الاتفاق السياسي.

97 - وأرحب بالحل الرسمي لجماعتين مسلحتين وفصائل ثلاث جماعات مسلحة أخرى موقعة على الاتفاق السياسي. ومن الأهمية بمكان ضمان مواصلة عمليات الحل هذه، لا سيما في ما يتعلق بنزع سلاح العناصر الباقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بشكل مستدام في المجتمع. وأدعو كذلك الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن من أجل حل الجماعات المسلحة بشكل فعال.

98 - ويساورني قلق عميق إزاء استمرار العنف الذي ترتكبه جميع الأطراف في النزاع، بما فيها الجماعات المسلحة وجماعات الدفاع عن النفس التي ظهرت حديثا والتي لم توقع على الاتفاق السياسي. ويشكل اختراق حدود البلد، مقترنا بالنزاع في السودان، مخاطر جسيمة على المدنيين، على نحو ما شوهد في مقاطعة فاكاغا، حيث سُجل تدهور سريع للأمن، شمل الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة في تيرينغولو وسيكيكيدي على المدنيين وقوات الدفاع الوطني. ومع أن تعزيز قدرات البعثة على التنقل ووضعيتها القوية ساهما في تحقيق الاستقرار في هذه المناطق، فإن الحفاظ على هذه المكاسب يتطلب تنسيقا مستمرا بين البعثة وقوات الدفاع الوطني لحماية المدنيين. وأشجع الحكومة على مواصلة تكثيف تعاونها مع البعثة تحقيقا لهذه الغاية وأرحب باعتماد السياسة الوطنية المتعلقة بإدارة المناطق الحدودية. كما أدعو البلدان المجاورة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود، بما في ذلك من خلال إعادة تنشيط لجانها الثنائية.

99 - وتثير الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى قلقا بالغا، حيث يواصل البلد مواجهة نزاع طال أمده في ظل قدرات محدودة على استيعاب الصدمات الخارجية. وفي أعقاب اندلاع النزاع في السودان والتدهور السريع للوضع الأمني والإنساني في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة لتشاد، تواجه البلاد تدفقا للاجئين والعائدين، هم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة. وأقدر دعم المجتمع الدولي للنداء الإنساني لجمهورية أفريقيا الوسطى وأدعو إلى تقديم مزيد من الدعم، بما في ذلك للإضافة إلى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، بغية تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان المنكوبين.

100 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء تفاقم أثر خطر الذخائر المتفجرة على المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام. ويكتسي الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة المتكاملة للتخفيف من حدة هذا التهديد أهمية قصوى لتهيئة بيئة أمنية مؤاتية وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل فعال في البلد.

101 - وتشكل الظروف الاقتصادية السائدة خطرا كبيرا على انعدام الأمن. ولا تزال أسعار السلع الأساسية آخذة في الارتفاع وهي زادت بنسبة الضعفين في المناطق التي تعتمد على الواردات من السودان. وتشير الإضرابات المنفذة في جميع أنحاء البلاد إلى عمق المظالم الحاصلة. وفي هذا السياق، تتسم موافقة صندوق

النقد الدولي على ترتيب التسهيل الائتماني الممدد، والأولويات المعلنة للرئيس في هذا الصدد، بالأهمية في جمهورية أفريقيا الوسطى على تجنب التخلف عن السداد وتوفير الخدمات لشعبها.

102 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه جميع الأطراف في النزاع. وأحث الحكومة على الشروع في تحقيقات مستقلة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات وخروقات القانون الدولي الإنساني.

103 - ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية لإنهاء دورة العنف وتعزيز المصالحة. ورغم التطورات الإيجابية الحاصلة، لا يزال السكان المدنيون يواجهون عقبات في الوصول إلى العدالة. وأدعو الأطراف الدولية إلى مواصلة دعمها لضمان استمرار عمل نظام العدالة الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الخاصة.

104 - إن إدانة خمسة أفراد بقتل أحد حفظة السلام البوروندیين في غريماري في آذار/مارس 2020 هو تطور مرحب به في المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. ومن الحيوي مواصلة تحقيق تقدم في هذه التحقيقات وإغلاق القضايا العالقة للمحاكمات المقبلة.

105 - إنني أدين بشدة أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة، وأعيد تأكيد التزامي بعدم التسامح إطلاقا مع هذه الحوادث. إن قراري الأخير بإعادة إحدى الوحدات العسكرية إلى وطنها هو تأكيد على سياستي بعدم التسامح إطلاقا ويهدف إلى الإعراب عن الجدية التي تأخذ بها الأمم المتحدة جميع مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إنني آسف بشدة للضرر الذي لحق بالضحايا وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الشركاء على ضمان حصول كل ضحية على المساعدة. وأنا أقرّ بأنه قد جرى إبلاغ الدولة العضو رسميا بخطورة الادعاءات وهي لاحظت هذه الجدية وأعادت تأكيد التزامها بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيواصل الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعزيز تدابير المنع والتصدي وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

106 - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة البعثة المتكاملة على قيادتها الحازمة وتفانيها. وأرحب بالتعاون البناء المستمر بين الحكومة والبعثة. وأعرب عن امتناني لتفاني موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين في ما يبذلونه من جهود لتنفيذ ولاية البعثة، وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والبلدان المانحة. وأشيد أيضا بالمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين لما يقدمونه من مساهمات قيّمة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: القوام العسكري والشرطي في 1 حزيران/يونيه 2023

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	خبراء موفدون في مهمة	ضباط أركان	أفراد	المجموع	وحدات الشـرطة المشكلة	أفراد شـرطة مقدمون من الحكومات
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	13	35	1 408	1 456		3
بنن	3	3	0	6		37
بوتان	2	5	180	187		
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	4	0	7		
البرازيل	3	7	0	10		3
بوركينا فاسو	0	5	0	5		63
بوروندي	7	11	748	766		
كمبوديا	4	6	342	352		
الكاميرون	3	7	750	760	320	15
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	2	5	0	7	180	1
كوت ديفوار	0	2	0	2		40
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0	180	14
إكوادور	0	2	0	2		
مصر	7	29	987	1 023	137	31
فرنسا	0	6	0	6		2
غابون	0	1	0	1		
غامبيا (جمهورية)	3	6	0	9		12
غانا	4	9	0	13		1
غواتيمالا	2	2	0	4		
غينيا	0	0	0	0		17
الهند	0	2	0	2		
إندونيسيا	4	10	215	229	140	17
الأردن	3	7	0	10		48
كازاخستان	0	2	0	2		
كينيا	7	11	0	18		
مدغشقر	0	0	0	0		

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	خبراء موفدون في مهمة	ضباط أركان	أفراد	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد شرطة مقدمون من الحكومات
مالي	0	0	0	0		24
موريتانيا	7	8	449	464	320	
المكسيك	1	1	0	2		
مولدوفا (جمهورية)	3	1	0	4		
منغوليا	0	3	0	3		
المغرب	5	26	750	781		
نيبال	5	17	1 218	1 240		
النيجر	0	6	0	6		56
نيجيريا	0	6	0	6		3
باكستان	9	30	1 276	1 315		
باراغواي	2	2	0	4		
بيرو	7	8	220	235		2
الفلبين	2	1	0	3		
البرتغال	0	9	264	273		5
رومانيا	0	0	0	0		8
الاتحاد الروسي	3	11	0	14		
رواندا	9	29	2 110	2 148	639	42
السنغال	0	12	180	192	497	12
صربيا	2	4	72	78		
سيراليون	4	3	0	7		
إسبانيا	0	0	0	0		3
سري لانكا	0	3	110	113		
السويد	0	0	0	0		4
توغو	4	9	0	13		25
تونس	3	12	760	775		51
تركيا						11
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	7	568	575		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	9	0	9		
أوروغواي	0	3	0	3		
فييت نام	1	7	0	8		
زامبيا	6	12	910	928		
زمبابوي	2	2	0	4		
المجموع	**150**	**420**	**13 517**	**14 087**	**2 413**	**550**

المرفق الثاني

خريطة